

# أفكار راجحة لأزمة حرجة: في تثوير مفهوم الأقلية المسلمة

العربي إدناصر  
باحث مغربي



قسم الدراسات الدينية



فالاجتهاد كما هو معروف عند القدامى من الفقهاء والأصوليين صعب المنال وممتنع التحصيل؛ فهو مثقل من خلال الشروط العلمية التي بها تقيد عملية الاجتهاد، حتى تكتسب الشرعية الدينية التي تؤهلها للبت في النوازل والحوادث التي تطرأ في واقع الناس.

والحاصل أن تلك الشروط التي تمس جوانب عدة من الثقافة الإسلامية، من علوم القرآن والسنة والفقهاء والأصول واللغة يضاف إليها معرفة الواقع، يستحيل أو على الأقل يصعب الإمام بها واستيعاب مقتضياتها بالكامل، لأن المعارف تتجدد وتتطور باستمرار، مما يقلل من حظوظ إيجاد عالم موسوعي مستكمل لمختلف مكونات الثقافة الإسلامية.

وهذا المعطى الموضوعي يجبر إلى الحديث عن الاجتهاد المؤسسي الذي تضطلع به مراكز البحث والدراسات المتخصصة، التي تتكون من خبراء وعلماء في شتى المجالات العلمية المتعددة، فيكون الاجتهاد على إثرها جماعياً ومؤسسياً لا يقتصر على علماء الشريعة وحسب، بل يتجاوزهم إلى اعتماد آراء واقتراحات الكفاءات العلمية في حقول الاجتماع والاقتصاد والإدارة والسياسة والقانون والطب وسائر فنون المعرفة الإنسانية.

إن هذا العقل الجمعي أنسب ما يكون لحل مشاكل العصر، وبإمكانه الحد من فلتان الفتاوى الذي يكتسح الساحة الإسلامية والمنابر الإعلامية، ويجعلها على فوهة بركان وصراع طائفي، قد يصل إلى اقتتال غير مبرر واعتداء على الأنفس والأعراض والأموال، وفوق ذلك، فإنه يؤهل للانتقال الراشد إلى تدبير الاختلاف الفكري والسياسي، وإلى التعايش السلمي بين أبناء العقائد المؤتلفة والمختلفة.

كما يجب التنبيه على أن الاجتهاد، لا ينبغي أن يقتصر على مذهب دون آخر، أو على طائفة دون أخرى، بل يشمل ذلك كل المذاهب القديمة منها والحديثة المتبقية والمندثرة، من خلال عقل يستوعب جميع الأفكار وينفتح على كافة الأنظار، باعتماد النصوص القرآنية والنبوية منطلق كل اجتهاد، وجلب المصالح ودرء المفاسد غاية كل عمل.

ووفق هذه المنهجية، يكون بالإمكان الاستفادة من تراث الأمة في مجموعه، كما يتاح للعقل المسلم أن يأخذ من معارف عصره وابتكاراته، ويسهم فيها دون مركبات نقص أو خجل، فيتجاوز ثنائيات الأصالة والمعاصرة، والعقل والنقل، والنص والمصلحة، والأنا والآخر، إلى المسارعة في بناء الحضارة الإنسانية على أسس العدل والرحمة والمساواة، ويحقق شروط الاستخلاف والشهود في العالم.

## 2- فقه الاغتراب من عارض الهجرة إلى سؤال الأنسنة:

ما زال كثير من الأحكام التي تتعلق بالسياسة الشرعية وبأوضاع سياسية وثقافية معينة أسهمت في إنتاجها، هي التي تؤطر الدراسات التي تنظر لأحكام الأقليات المسلمة في الغرب، وصار تقسيم العالم بين دار الحرب ودار الإسلام مهيمنا على الفكر الفقهي القديم والحديث.

وكلها أدبيات تعكس الإسلام بصورة ضيقة جدا تنفر الناس، أو تقدم الإسلام بصورة ساذجة تدعي حل مشكلات العالم بعضا سحرية، أو تعكس الإسلام على أنه مجموعة من القيود التي تكبل الحياة من غير سبب ولا هدف، بل إن وضع المسلمين بالغرب تحكمه أحكام ظرفية وعرفية ومذهبية، ولا تنظر إلى الوجود المسلم بوصفه قيمة مضافة وإيجابية يمكن أن تستدر منها المكاسب والمصالح الشرعية، بقدر ما جثمت على كاهله أحكام الفتنة والابتلاء والكرهية والتحذير، إن لم توجد فتاوى تحرم أصلا الهجرة إلى هذه الأماكن والإقامة فيها، لأسباب فقهية وسياسية هي في المحصلة اجتهادات لا ترقى إلى حجم التحديات والتطورات النوعية التي يعيشها العالم وحال المسلمين بالخصوص، كما ينبغي أن ندرك النسبية المكانية والزمانية للتطبيقات التي أنتجها ذلك الانتماء الثقافي.

مما يستدعي تضافر الاجتهاد وتقليب النظر وتوسيع آفاق البحث والتقصي في وضع لا يمت بصلة بأوضاع المسلمين قديما، في إطار عالمية الإسلام وشمول رحمته للخلق أجمعين، يعتز فيه المسلم بانتمائه الثقافي ممدا جسور التعارف مع الآخر المخالف، ومعما أوامر التفاهم لنسج علائق إنسانية تحفظ قدرا من الخصوصيات الثقافية، وتحدد خطوط التماس والاشترك بينهما.

والنشاط السياسي الذي يبتغيه الإسلام نشاط تمكين لذوي القربى المسلمة، ثم انفتاح على هموم الفئات الأخرى من الملل المغايرة له، لإرساء قواعد العدل والإنصاف وتحكيم نظم الرحمة والتواشع العالمي.

ولم يكن قصد الدين تكثير الأعداد ولا تغيير المظاهر، بقدر ما سعى إلى تهيبئ الأنفس نحو بلوغ المعالي وتقريب الأمالي والأمانى لعموم البشرية أينما كانوا، وبالأصالة فدعوته بلاغ مبين موجه إلى مطلق الإنسان لتستبين سبل المتقين من المفسدين، وتنمحي آثار الكراهية والعنف بأفكار عولمية إلهية تنبض إحساسا بالأم إنسان العالم مضموما إلى أخيه الإنسان مهما تعددت طرائقهم واختلفت ألسنتهم.

في ظل هذه النفحات، ندرك مدى ترابط أطراف هذا العالم، وعافيته تتأتى بسلامة مجموع أقطاره ولو بعدت المسافات، ومصالح أقلية يجب أن توضع في إطار مصالح الكل الذي تتقاسم معه المكان والزمان، ووضع الأقليات المسلمة الموجودة في غير بلاد المسلمين أولى أن يتفاعل مع هذه الأحاسيس.

فالمسلم الذي لا تحد رسالته حدود الجغرافيا والتاريخ، لا يرضى أن يكون أقل من أمة الرحمة للعالمين، حتى لا يحصر نفسه في كيان صغير أو انتماء طائفي منعزل ومنغلق على تحقيق مكاسب ذاتية على حساب رسالته الضاربة في جذور التاريخ والموعدة في عمق الكونية والخلود.

إن فهمنا الجيد واللائق لأوضاع المسلمين المقيمين بالغرب سيسهم في فعالية هذه المجموعة وتحفيز ديناميتها، لأنها لا تفتأ تستقبل وفودا جديدة من المهاجرين الأفارقة الذين يحتاجون إلى الاندماج الإيجابي في المهجر، لذلك فإن تمكن المسلمين في الأقاليم يقويهم في وجودهم وفي عطائهم تجاه أنفسهم، ولأجل قضايا تعود بالنفع على عامة الناس.

لذلك، فإن البحث في قضايا المسلمين المغتربين ليس بالأمر الهين، لا سيما في وضع دولي شائك ومعقد القضايا، وينضاف لهذا الأمر شح المادة العلمية التي يحتاجها الباحث في النظر إلى مشكلات هذا الواقع، وحتى ما هو موجود فهو مليء بالأحكام التي لا تلائمه، ويؤدي تطبيقها إلى حرج كبير وإسقاط مجحف في حق المغتربين، كما أن المنهجية المطلوبة في تحليل قضايا المغتربين تحتاج إلى توسيع المدارك الميدانية والنظرية لكي تستخلص منها رؤية فقهية وحياتية تكفل لهؤلاء عيشا كريما ووضعاً مميّزا.

وحقيقة لا بد من إعادة النظر في جملة من الأحكام والمواقف التي لازمت العقل الفقهي حتى صارت في مقابل النص، وهي حتما اجتهادات عن قائلها لها حظ من النظر إن أصابت أو أخطأت، فقد شهد النصف الثاني من القرن الماضي - أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية- بروز ما سماه البعض ظاهرة إسلامية جديدة في العالم الغربي تتعلق بولادة مجتمع مسلم آفاقي بفعل الهجرة<sup>2</sup>، وهذه الظاهرة تستحق من العناية الكثير، وتحتاج من النظر والاستلهام من النصوص قدرا إضافيا يراعي نوازل العصر وتحدياته.

فالمواقف الفقهية التي تكرر واقع القطيعة مع المخالف في المعتقد تحت عناوين شتى، كأحكام دار الحرب وأحكام أهل الذمة والمستأمنين، قد لا تلائم تطور العلاقات الدولية التي تحتم تكتلات معينة بحسب التغيرات الجيو سياسية، وتقيم العضوية داخل البلد على مواصفات المواطنة وقوانين الهجرة والإقامة، هذا فضلا عن رسالة الإسلام العالمية وكونية الخطاب الإسلامي في توجهه إلى عموم الناس.

ومن هنا يجدر بحث العلاقة مع الآخر وفق معطيات الواقع الإسلامي في إطار وجوده العام داخل خريطة الحضارة الإنسانية، بما يرسخ أكثر أسباب التآخي والتعاون، فليس كل الغربيين مرشحون لقتال المسلمين دون مبرر، وليسوا سواء في معاملتهم للمسلمين، وهم من يحتضنهم لما ضاقت بهم السبل في أوطانهم، ولطالما عبر

<sup>2</sup>- يقارن بما سطره محمد حمدي زقزوق، في كتابه الإسلام والغرب: مكتبة الشروق الدولية بالقاهرة، ط1/1426-2005، ص 159

العقلاء منهم عن قيمة التراث الإسلامي في بناء ورفد الكيان البشري بما يهيئ له ما يصلح لقيامه على مقومات العدل والكرامة والحرية على الدوام<sup>3</sup>.

ولعل من المفيد أن يكون الحديث الآن عن مقاصد الهجرة كإطار معرفي جديد ينمي الشعور بالواجب الأخلاقي تجاه العالم، ويبث القيم النافعة في ربوع الكون، ويحصل انتشار الناس في أصقاعه على أوسع نطاق وتحت سقف الحرية، تلبية لدعوة القرآن: {يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون}<sup>4</sup>.

فالمقام في بلد مسلم دون البحث عن أماكن أخرى من القرية الصغيرة، بناء على أن الهجرة منقطعة بعد الفتح<sup>5</sup>، ليس من مقاصد الشريعة في شيء، لأن ذلك من قبيل كتمان الحق وأدلجة الدين الخاتم، وليس على المسلم سوى هداية بيان لا هداية توفيق، كما أن الدعوة مفهوم مرن، يشمل العقائد والأخلاق وسائر قيم التعاون على البر والتقوى التي تعزز كرامة مطلق الإنسان أينما كان.

وقد ساعد الوجود الإسلامي في الغرب بعد أن تحولت الهجرة من قضية أفراد إلى قضية أسر على انتظام المهاجرين في تركيب اجتماعي موحد ومتكامل، حتى صاروا عنصراً ديمغرافياً أساسياً في بلدانهم الثانية، ثم برز الجيل الثاني والثالث اللذان نشأ هناك وأصبحا جزءاً من النسيج الاجتماعي وواقعا معترفاً به لدى الدوائر الحكومية.

وحيث لم تعد الأسئلة المقلقة ترتبط بهجوم الإقامة والعمل بالمهجر، بل تعدت ذلك إلى أسئلة التجنيس والحصول على العضوية الكاملة داخل الدولة غير المسلمة؛ فهذا الوضع يعطي امتيازات مضافة تتعلق بحق المواطنة، وتقدم قوة مادية ومعنوية من قبيل الحقوق السياسية والمدنية وغيرها.

لكن ذلك قد يحتاج إلى اجتهاد جديد ونظر بصير؛ فالمكتسبات قد تجر الإكراهات كما تجر الحقوق الواجبات، ولعل ضخامة هذه الأسئلة تكبر حيناً بعد حين في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر، والتي هزت أركان الولايات المتحدة الأمريكية وانعكست آثارها المؤلمة على العالم الإسلامي، وكان من سماتها الكبرى تشويه صورة الإسلام في أذهان الغربيين. أما صورة المسلمين، فهي أصلاً مشوهة بسببهم أو بغيره، والواقع أن

<sup>3</sup> - وقد صرح السيد روبين كوك وزير الخارجية البريطاني الأسبق بأن: "جذور ثقافتنا (يقصد في لندن) ليست يونانية أو رومانية الأصل فحسب بل هي إسلامية أيضاً" وأضاف بأن: "ثقافتنا مدينية للإسلام بدين يجدر بالغرب ألا ينساه"، نقلاً عن المرجع السابق: ص 193. وفي السياق ذاته، عبر الأمير تشارلز (ولي عهد بريطانيا) عن قلقه إزاء تآزم العلاقة بين الإسلام والغرب، ويقرر بأن: "الذي يربط بين عالمنا أقوى بكثير مما يقسمنا، فالمسلمون والمسيحيون واليهود جميعهم أهل كتاب، والإسلام والمسيحية يشتركان في النظرة الوحدانية: الإيمان بالله واحد وبأن الحياة الدنيا فانية، وبالمسؤولية عن أفعالنا، والإيمان بالآخرة. إننا نشترك في الكثير من القيم: احترام المعرفة، والعدل، والرأفة بالفقراء والمحرومين، وأهمية الحياة العائلية، واحترام الوالدين..."، المرجع نفسه: ص 181-182.

<sup>4</sup> - الآية 56 من سورة العنكبوت.

<sup>5</sup> - للعلامة أبي العباس الوتشي فتوى مفصلة جواباً عن سؤال أحاله عليه الفقيه عبد الله بن قطيبة، وكانت عن هجرة أهل الأندلس من بلدهم وأموالهم إلى دار الإسلام بالمغرب، التي ضاقت بهم فقدموا على هجرتهم تلك، فأفتاه الوتشي بوجوب مغادرة الأوطان غير المسلمة، وأن حرمة المكوث في دار الكفر مؤبدة، ينظر المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب: خرج جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ودار الغرب الإسلامي ببيروت، 1401-1981، 119/2 إلى 132.

وجودهم صار مهددا بفعل الخدع والمآمرات التي تلتفق هنا وهناك، ويقع ضحيتها الأبرياء وتضيع جرائها الحقوق المكتسبة، فيبدأ البناء من جديد ويغيب التراكم.

ولعل فرية الإرهاب التي ألصقت بالإسلام هي أكبر عائق في استعادة صورته المشرقة، وبفعل الإرهاب صار كل ما يتعلق به مستهدفا، حتى صارت الحرب على المسلمين مبررة عادلة لا تقف عند الحدود الإنسانية والأخلاقية.<sup>6</sup>

وأمام هذه التحديات المباشرة، يتعين تحديث الخطاب الإسلامي وتحيينه بدل الانغلاق على الذات، ولابد من مراجعات واسعة تهتم بعض الأسس الفكرية التي تأسر العقل عن الانطلاق وتعيق حركة الاجتهاد والتجديد.<sup>7</sup>

ويبدو أن أعمال فقه المصالح لمن فقه واقع الأقليات المسلمة في الغرب، به يأخذ التعامل مع القضايا الجديدة أشكالاً من المرونة والرحابة والسعة، كما تراعى الأولويات أولاً بأول، وتقدم الأصول على الفروع، وتؤخذ الظروف والأحوال بعين الاعتبار، ويعمل بالتخفيف والتيسير بدل التشديد والتعسير، ويحل التبشير محل التنفير، فلا يضيع الدين ولا المتدين.

ولابد لفقه الأقليات أن يؤصل بأصول فهم النص تتراوح بين الانتقاء من الأصول القديمة، وبين إنشاء أصول جديدة ترجع إلى مقولة فهم أو فقه الواقع، التي تستدر قواعدهما من الثقافة العالمية، وتتناقلها وسائل التعليم والإعلام الحديثة وتصوغ مضامينها رؤى ومنهجيات العلوم الاجتماعية المعاصرة.

وفوق هذا يجب أن تسهم الثقافة الإسلامية في تقديم الحلول الناجعة لمشاكل الحضارة الغربية، وألا تبقى محصورة في أبناء العقيدة الإسلامية، وهذا ينعكس حتى على الأقليات المتواجدة في بلاد المسلمين التي يجب أن تحظى بحقوق جديدة غير التي كانت من قبل، لربح علاقات جيدة مع الدول الأخرى التي فيها رعايا دول مسلمة، عند ذلك يستطيع التراث الإسلامي أن يدخل إلى قلب القوانين والمواثيق الدولية التي تحمي الأقليات من الإقصاء والاضطهاد.

<sup>6</sup> والغريب في الأمر أن متقنين في أمريكا، وقعوا بياناً يساندون فيه الحرب التي تخوضها بلادهم، تحت عنوان "من أجل ماذا نحارب؟"، وقد وصل عددهم الستين وضمنهم كبارهم: فرنسيس فوكوياما وصمويل هنتغتون وآخرون.

<sup>7</sup> يعتقد المفكر السوري رضوان جودت زيادة، أن: "سؤال التجديد لدى الخطاب الإسلامي المعاصر اليوم أصبح بلا شك مسألة وجودية، إنها مسألة حياة أو موت، فإذا لم يتمكن من جلو الصدى على مفاصله التي تكلست واهترأت، فإنه لن يستطيع أن يسهم في صنع العالم فكرياً وثقافياً، وإذا لم يخرج من عزلته إلى رحاب المعرفة الإنسانية، فإنه سيبقى يجتر مقولاته التي ماقتى يكررها ويعيدها منذ عقود"، سؤال التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر: دار المدار الإسلامي ببيروت، ط1/2004، 13-14.







MominounWithoutBorders



@ Mominoun\_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com